وكيل القوى العاملة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل :

قوانين العمل في اليمن ضمنت للعامل مزايا لا يحصل عليها نظيره في بعض البلدان الاخرى

● العامل هذا الجندي المجهول الذي يقف خلف كثير مما نشاهده من حولنا من منشآت عملاقة وبنى تحتية في حياتنا اليومية وتقديراً لما يقوم به سعت دول العالم الى الاحتفاء به وتكريمه وابراز دوره الهام في النشاطات الانسانية وتحديد الاول من مايو من كل عام عيداً له وهو اقل ما يمكن ان يقدم له.
وفي هذه المناسبة التقينا أحد اطراف العمل الثلاثة وهو الجانب الحكومي ممثلاً بوزارة الشئون الاجتماعيه والعمل وطرحنا على الاخ محمد احمد مقبل الفيصلي وكيل الوزارة لقطاع القوى العاملة عدداً من تلك الهموم التي حركتها هوامش المناسبة العمالية المحتفى بها في بلادنا وكافة البلدان :

اجرى الحوار: محمد سيف القراري

الحكومة اتاحت الفرص للقطاع الخاص للمشاركة في التنمية وخلق فرص عمل جديدة

حقوق قانونية متميزة

● ماذا اعدت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بمناسبة عيد العمال ؟
– بلادنا على الدوام تحتفل بهذه المناسبة وتقوم بتكريم المبرزين بالتنسيق مع أطراف العمل والانتاج ويتم ذلك من خلال لجنة مشتركة وتعد اللافتات المهنية العاملة وايضاً شهادات التكريم ويبلغ اصحاب العمل الذين يرغبون في تكريم المتميزين في قطاعات الانتاج الخاصة بهم.
وتاتي هذه المناسبة وبلادنا تعيش أعراس الديمقراطية كعقد مؤتمر رابطة مجالس الشورى والشيوخ العربية والأفريقية وايضاً ٢٧ من ابريل يوم الديمقراطيه الخطوة الاولى لبناء اللبنة الاولى للنهج التعددي الانتخابي في اليمن بقيادة فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح الذي اعطى جل اهتمامه لقطاع العمال والاحتفال بعيد العمال الذي يحتفى به على المستوى المحلي والدولي.. وبهذا الخصوص اعدت اللجنة حفلاً خطابياً وتكريمياً كبيراً.

● الاهتمام بالعامل مناسباتي فقط .. لماذا ؟
– هناك فرق في الاهتمام بالعامل من جهة حقوقه القانونية وغيرها لكن الاهتمام متواصل وهو يعكس اهتمام بلادنا بالقوى العاملة وإصدار العديد من التشريعات المتعلقة بحقوقهم وحمايتهم ومنحهم الكثير من المزايا التي لا تتوفر للعمال في بلاد كثيرة يؤكد انه ليس صحيحاً أن الاهتمام مناسباتي بل إن الدولة تضع هذه الشريحة في أولويات اهتماماتها خلال عملها وفي مختلف الأوقات .

العمل أهم من الدعاية

●نشاط الوزارة غير معروف هل هو لضعف الدور الإعلامي ام لأن هناك أسباباً اخرى ؟
– الحقيقة أن نشاط الوزارة نشاط كبير جداً خاصة في ظل وزيرها الاستاذ عبد الكريم اسماعيل الارحبي الذي يعمل ليلاً ونهاراً من اجل التطبيق العملي على الواقع لاختصاصات الوزارة وتوسيع أنشطتها على كل الأصعدة وهو من النوع الذي لا يسعى لإبراز نشاطاته على الجوانب الاعلامية بل يؤمن بالعمل ولا يؤمن بالمظاهر الدعائية والإعلامية وبالتالي استطاعت الوزارة ان تقطع أشواطاً كبيرة في جميع اختصاصاتها سواء في مجال العمل والعمال او الحوار الاجتماعي بين أطراف العمل الثلاثة وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة في خلق فرص عمل جديدة والبحث عن فرص عمل من قبل مكاتب التشغيل العامة والخاصة التي أتاح لها قانون العمل بعد تعديل المادة (١٦) بإنشاء مكاتب عمل خاصة في القطاع الخاص إلى جانب مكاتب العمل التابعة للوزارة وهذا يأتي نتاجاً لجهود الوزارة وعلى رأسها الاخ الوزير .

● ماهي طبيعة العلاقة بين العامل والوزارة وكيف تنظم هذه العلاقة؟
– لا شك ان في الصدارة من اختصاصات الوزارة خلق علاقة حسنه وتعاون مشترك بين اطراف العمل الثلاثه من خلال العمل المشترك في كل قضايا العمل والعمال بهدف حسن تطبيق قانون العمل وتسهيل كل الاجراءات ولهذا يوجد مجلس عمل مشكل من الاطراف ومن مهامه وضع مشاريع الخطط والبرامج المستقبلية والقوانين وتعديلاتها والقرارات الوزارية وكل ما يخص العمل والعمال وليس هذا فحسب بل إن منازعات العمل هي الاخرى تحل من قبل أطراف العمل الثلاثة من خلال لجان تحكيمية تشكل بموجب قرار من وزير العمل والشئون الاجتماعيه تمثل الأطراف الثلاثة سالفة الذكر وبالتالي فإن تنظيم علاقات العمل يرتكز على قوانين وطنية وفي مقدمتها قانون العمل الساري ومعايير عربية ودولية صادرة عن منظمتي العمل العربية والدولية .

القوانين في صف العامل دائماً

●العامل في الغالب هو الحلقة الضعيفة فماذا عملت الوزارة للوقوف بجانبه وإنصافه من جور أرباب العمل ؟
– لا شك ان المشرع لقانون العمل وغيره من التشريعات العمالية قد اعتبر ان العامل هو الطرف الضعيف في علاقة العمل فحماه بنصوص قانونية لا توجد في اي قانون آخر على كل المستويات القانونية العربية والدولية فمثلاً اذا اتفق طرفا العقد لأي عقد كان وكان اتفاقهما مخالفاً للقانون في هذه الحاله يكون اتفاقهما باطلاً بطلاناً مطلقاً الا في عقود العمل وتشريعات العمل العربية والدولية إذا كان الاتفاق الذي اتفق عليه طرفا العقد (العامل وصاحب العمل) لصالح العامل فاتفاقهما يكون صحيحاً كون العامل الطرف الضعيف أما إذا كان الاتفاق مخالفاً للقانون ولصالح صاحب العمل أي يقلل من حق العامل في ما ضمنه له القانون فإن الاتفاق باطل ويطبق القانون كون ما تضمنه هو الحد الأدنى لحقوق العامل ناهيك عن ان احكام مواد القانون قد وضعت بعض الضوابط لحماية حقوق العمال وليس هذا فحسب بل قد كفلت لهم التعويض في حالة اي تعسف يصدر من صاحب العمل وبالتالي فتشريعات العمل اليمنيه تعتبر من أفضل تشريعات العمل في كثير من الدول وتنسجم مع اتفاقيات العمل العربية والدوليه وهناك توجد إدارات لحل منازعات العمل في مكاتب الوزارة في المحافظات وأمانة العاصمة تتولى تطبيق القانون بالطرق الودية وفي حالة عدم وصول المتنازعين للحل الودي تحال الى اللجان التحكيمية التي تعتبر قراراتها بمثابة احكام ابتدائيه تستانف لمن يريد استئنافها من طرفي النزاع امام المحاكم الاستئنافية في المحافظات وبالتالي فإن الضمانة تكون كافية لتطبيق القانون وحماية حقوق طرفي الانتاج اي العامل وصاحب الانتاج .

تواصل الحوار بين اطراف العمل الثلاثة يعزز المشاركة في وضع الخطط والقوانين والبرامج المستقبلية

العلاقة ثقافية

● هل هناك تنسيق مع الاتحاد والعمال ونقاباته والجهات ذات العلاقة وبين الوزارة ؟
– كما قلت التنسيق والتعاون متواصل في كل القضايا العمالية والاتفاق عليها قبل رفعها الى الجهات المختصه لإصدارها او في حل وتذويب الخلافات التي قد تنشأ بين العمال واصحاب العمل او في دراسة الاتفاقيات والتقارير الصادرة عن منظمتي العمل العربية والدولية كون اليمن عضوا في هاتين المنظمتين وحتى تشكيلة الوفود المشاركة في هذه المنظمات عادة ما تكون مشتركة من أطراف العمل الثلاثه وكل اتفاقيات العمل العربية والدولية يتم تنفيذها من أطراف العمل الثلاثه بحكم طبيعة عمل الاتفاقيات وبحكم تكوين المنظمات العربيه والدوليه التي تتكون من تلك الاطراف بكل هياكلها من القمة الى القاعدة والعكس ولا يفوتني الاشارة هنا إلى ان كل طرف من أطراف الانتاج هو مستقل بذاته ولا يحق لأي طرف منها الاشراف عليه سواء مالياً او ادارياً .

مكاتب خاصة للتوظيف

● البطالة هل هي عبارة عن رقم إحصائي لدى الوزارة فقط ام أن هناك جهوداً تبذلها للحد منها ؟
– بالنسبة للبطالة لا شك انها اصبحت ظاهرة عالميه تعاني منها كل دول المعمورة سواء أكانت هذه الدول متطورة صناعية أو نامية أو أقل نمواً واليمن تعاني من هذه الظاهرة مثلها مثل دول المعمورة ولهذا فالوزارة لا تالو جهداً في العمل والتنسيق مع كل الجهات الاخرى ومع طرفي الانتاج للحد من هذه الظاهرة وعلى سبيل المثال بادرت الوزارة من خلال وزيرها الاستاذ عبدالكريم اسماعيل الارحبي كما اشرت سابقاً إلى التنازل عن جزء من اختصاصها القانوني للقطاع الخاص من خلال السماح له بفتح مكاتب تشغيل خاصة للبحث عن فرص عمل في داخل اليمن وخارجه بموجب ضوابط وضعتها الوزارة على شكل لائحه وتم إصدارها لحماية حقوق ومستحقات العمال وهذا التنازل يأتي بموجب تعديل في المادة رقم (١٦) من قانون العمل الساري (٥) لسنة ١٩٩٥م التي كانت في الماضي تحظر فتح مكاتب خاصة للتشغيل ناهيك عن ان اليمن ممثله بالوزاره قد ابرمت عدداً من العقود الثنائية مع كل دول الخليج في الماضي بشأن تنقل الأيدي اليمنية العاملة للعمل فيها .
وبموجب إشراك المكاتب الخاصة تمكنت الوزارة من تشغيل عدد كبير من العمال وليس هذا فحسب بل يوجد برنامج نظام معلومات سوق العمل تابع للوزارة بالتعاون مع المكتب الانمائي للامم المتحدة ومنظمة العمل الدولية تمكنت الوزارة من خلاله من تنفيذ عدد من المسوحات الميدانية الاحصائية سواء على مستوى القوى العاملة او على مستوى المنشات في كل محافظات الجمهورية .
وكذا قامت بعقد عدد من الدورات التدريبية والتاهيلية بهدف تاهيل العمال لمواكبة احتياج سوق العمل على المستويين الوطني والخارجي وبالتنسيق مع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني إضافه الى ان هناك تدريباً موقعياً أي يتم من خلال مواقع العمل يقوم به اصحاب الاعمال في منشاتهم وشركاتهم طبقاً لأحكام قانون العمل وبمساعدة صندوق التدريب المهني والتقني وتطوير المهارات .

العمالة الاجنبية

● التهام كثير من فرص العمل المتاحة لدى القطاع الخاص من قبل العمالة الأجنبية ماهي الاسباب ولماذا لا تُيمّنْ ؟
اذا ما قارنا بين الماضي والحاضر نجد ان العمالة الاجنبية الموجودة حالياً اصبحت قليلة جداً لان وزارة العمل والشئون الاجتماعية تعطي الأولوية للعمال اليمنيين الا اذا كانت المهنه لا يتوفر لها الكادر اليمني وليس هذا فحسب بل يلزم صاحب العمل طبقاً للقانون بان يشغل عاملاً يمنياً نظيراً للعامل غير اليمني ليحل محله مستقبلاً فلا يتجاوز عدد العمال غير اليمنيين المسجلين بالوزارة ومكاتبها في المحافظات والأمانة ثلاثة عشر الفاً يعملون في أعمال فنية وهذا لا يعني عدم وجود تسرب للقوى العاملة غير اليمنية من كثير من الدول تاتي باسم زيارة او مرافقه للزوج او الزوجه وتبقى في اليمن وحرصاً من الوزارة على اتاحة فرص العمل للقوى اليمنية وعدم مزاحمتها من العمالة غير اليمنية تم عقد لقاء هذا الاسبوع بين الوزارة ومصلحة الهجرة والجوازات وتم الاتفاق على كثير من الأمور المشتركة بهدف التنسيق والتعاون بينهما سواء حول مغادرة الزائرين لليمن بعد انتهاء مدة الزيارة وعدم قبول الاستخدام من الداخل للزائرين والوافدين طبقاً للمادة (٢٦) من قانون العمل وكثير من النقاط الأخرى التي تضمن التطبيق الحسن لقانون العمل وقانون الهجرة والجوازات ناهيك عن أن هناك عمالة وافدة قد تكون لاجئة الى اليمن من دول الجوار وعادة ما تعمل اليمن على التعامل بالمثل في مثل هذه الحالات لحسن الجوار .

تأهيل وتدريب المرأة

●المرأة العاملة والباحثة عن فرص العمل اين هي في اهتمامات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ؟
– لا شك ان المرأة اليمنية تشكل نصف المجتمع وتلعب دوراً أساسياً في عملية التنمية ولا تنمية الا بمشاركة المرأة ولذا نجد ان قيادة بلادنا ممثله بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهوريه والحكومة ممثلة بالاستاذ عبد القادر باجمال رئيس الوزراء تولي جل اهتمامها بالمرأة ومشاركتها في العمل وانخراطها في سوق العمل وذلك يعكس ما تضمنه الدستور وكل القوانين والتشريعات الأخرى بمساواتها بالرجل في كل الحقوق والواجبات ومشاركتها في اتخاذ القرار السياسي والمناصب القيادية العليا وليس هذا فحسب بل ان تشريعات العمل قد راعت ظروف المرأة العاملة بإعطائها الكثير من المميزات ومنها ساعات العمل وحظر تشغيلها في الأعمال الليلية والأعمال الخطرة والأعمال الإضافية عندما تكون حاملاً وإعطائها إجازة طويلة للوضع والحضانة وغير ذلك .
ونحن في صدد عقد دورات تدريبية خلال الفترة القادمة إضافة الى ما عقد في السابق حيث ستعقد دورة تدريبية قريباً خاصة بقضايا النوع الاجتماعي وسياسة التخفيف من الفقر والاستخدام وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومركز المرأة العربية للبحوث والتدريب بتونس (كوثر) وبالتنسيق مع اللجنة الوطنية للمرأة ووزارة التخطيط بهدف رفع مستوى المرأة العاملة وإدماجها في سوق العمل واستعراض استراتيجية المرأه والاستراتيجية الوطنية لعمل المرأة واستراتيجية التخفيف من الفقر .

مكافحة عمالة الأطفال

● عمالة الأطفال ظاهرة خطيرة منتشرة في كثير من البلدان النامية كيف يتم التعامل معها وماهي اجراءات الوزارة للحد منها ؟
– لا شك ان ظاهرة عمالة الاطفال تهم الجميع وقد اهتمت بها الوزارة حيث تمكنت من إبرام اتفاقية مع منظمات العمل الدولية بهذا الشأن وتوجد وحدة لمكافحة عمل الأطفال تابعة للوزارة تتولى الإشراف على المشاريع التابعة للبرنامج وقد قامت هذه الوحدة بوضع عدد من البرامج التنفيذيه على مستوى أمانة العاصمة والمحافظات بهدف تنفيذ اتفاقية البرنامج بمراحلها الثلاث المحددة ببناء القدرات وحصر الاطفال العاملين والمصادقه على اتفاقية العمل المتعلقه بهذا الشأن ورفع مستوى الوعي لدى اهالي واولياء أمور الأطفال وإعادتهم الى المدارس والمراكز التدريبية والتاهيلية.
خلال الاسبوع المنصرم عقدت الوزارة ورشة بشأن مناقشه مشروع لائحة تنظيمية للحد من عمالة الأطفال من أجل حماية هؤلاء الاطفال ومنع أصحاب الأعمال من تشغيل من هو اقل من سن العمل طبقاً لما نصت عليها اتفاقية العمل الدوليه وهناك لجنة تسيير تتولى عملية الإشراف على سير عمل البرنامج من الوزارة واتحاد عمال الجمهورية والاتحاد العام للغرف التجارية ومن وزارة التربيه والتعليم ووزارة الاعلام وبقية الجهات ذات العلاقة إضافة إلى منسق البرنامج بهدف مكافحة عمالة الأطفال .

اهتمام بالمعلومات

● المعلومات والبيانات مهمة لأي نشاط او تخطيط كيف تهتم الوزارة بهذا الجانب ؟
– لاشك ان المعلومات ذات اهمية ليس على مستوى التشغيل فحسب بل على كل المستويات وبالتالي فإن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل أضحت لديها شبكة معلوماتية وقاعدة بيانات في ثماني محافظات في الجمهورية حيث فتحت مكاتب تشغيل تابعة للوزارة تتولى البحث عن فرص عمل وتوجه الباحثين عن العمل والباحثين عن العمال من قبل العمال وأصحاب الأعمال على ضوء البيانات والمعلومات التي لديها وقد عقدت من خلال البرنامج «نظام معلومات سوق العمل» عدد من الدورات لخريجي الجامعات لتوجيههم بطرق ووسائل البحث عن عمل .

● متى تبدأ اليمن في تصدير العمالة الماهرة والمدربة بدلاً من استيرادها ؟
– في هذا الجانب لا شك ان اليمن من الدول المصدرة للعمالة منذ زمن طويل حيث يوجد عمال يمنيون في أغلب دول المعمورة وتختلف هجرتهم من مرحلة الى أخرى حيث كانوا في الماضي البعيد وقبل قيام الثورة يغادرون اليمن ليس للبحث عن العمل فحسب بل قد تكون غايتهم الهروب من بعض الظروف القائمه في ذلك الوقت وعادة ما كانت اليمن تصدر من القوى العامله غير الماهرة لأن ظروف المهجر والدول المستقبلة كانت بحاجتها في الماضي اما في الوقت الحاضر فالقوى المهاجرة من اليمن او المراد تصديرها تكون أغلبها من القوى العامله الماهره وبعقود عمل مسبقه والحكومة تعمل جاهدة على تاهيل وتدريب القوى العاملة ضماناً لحصولها على فرص عمل مناسبه .

تعاون مع المنظمات المعنية

● ما مدى التعاون والتنسيق مع المنظمات والمؤسسات الدوليه الداعمة والمانحة بهذا الجانب ؟
– بلادنا لها علاقات وطيدة مع كل المنظمات العربيه والدوليه وهذا يأتي تتويجاً لسياسة قيادة بلادنا الحكيمه ممثلة بفخامة الاخ رئيس الجمهوريه ،ولدى الوزارة علاقه حسنه وتعاون مشترك مع منظمتي العمل العربية والدولية والمنظمات ذات العلاقه وما عقد اللقاءات والدورات المشتركة بين الوزارة وتلك المنظمات وبشكل مستمر ومتواصل والبرامج الأخرى الآ دليل واضح على حسن العلاقه وديمومتها في هذا الجانب لما يخدم مصلحة العمل والعمال والتخفيف من ظاهرة البطالة والحد من عمالة الاطفال وزيادة ادماج المرأة في سوق العمل .

محاربة البطالة والحد من عمالة الاطفال وإدماج المرأة في سوق العمل من أولوياتنا

تأملات

محمد العريقي

مدلولات الاحتفال بالمولد النبوي الشريف

● يصادف اليوم ذكرى المولد النبوي على صاحبه أفضل الصلاة والتسليم محمد بن عبدالله خاتم الأنبياء والمرسلين .. ومهدي البشرية إلى طريق الخير والسلام .
وما أحوجنا نحن العرب خاصة والمسلمين بصفة عامة أن نقف في هذه المناسبة لنتمعن في المدلولات العظيمة التي جاء بها الإسلام .. والطرق الواسعة التي فتحها أمام المسلم ليظفر بالنجاح والتوفيق في الحياة الدنيا ويضمن السعادة الأبدية يوم الخلود .
● التميز الذي بشر به نبينا صلى الله عليه وسلم الإنسان المسلم يأتي لشخص اكتسب من الإسلام الأسم والصفة دون عمل وممارسة حقيقية وترجمة فعلية للنهج والمنهاج الإسلامي .
● هذا المنهاج أصبح واضحاً ومفهوماً ليس عند المسلمين وإنما عند كل بني البشر وتضمنه بتفاصيل دقيقة وحكمة القرآن الكريم والسنة النبوية .
ويضاف إلي ذلك التعاليم والاسترشاد من السيرة العطرة لنبينا صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم .
● كل هذه المرجعيات والخلفيات تجعلنا اليوم أشد حاجة وأهمية لاستخلاص الكثير من الدروس والعبر لنتزود ونستعين بها لتخليص الأمة من حالة الهوان ، والإحباط ، والتشرذم ، والفرقة .. والإنطلاقة بعزيمة وإرادة قوية نحو رفع شأن الفرد المسلم .
● وهذا ليس بمستحيل على المسلمين الذين يمتلكون رؤية جاهزة كرمهم الله بها منذ أكثر من ألف وأربعمائة سنة وخصهم بنبي وضح لهم كل طرق القوة والعزة والوحدة والسعادة دنيا وآخرة .
● ووضع العمل المتقن والإخلاص والتقوى والمثابرة مداخل أساسية للتفوق والتميز وطريق للمكانة الرفيعة.

الوجه الآخر الذي ننتظره

إبراهيم بن عبدالله المعمري *

● أكثر الأخبار تدفقاً هذه الأيام تأتينا من شوارع بغداد والفلوجة والنجف والبصرة وغيرها من مدن العراق .. وكل مدينة لها أكثر من خبر وتقرير في اليوم .. كل مدينة تشكل حدثاً متكاملاً بكل تفاصيله .
وكل التقارير تعكس عدم الاستقرار والقلق على مستقبل هذا البلد .. بل المنطقة بأكملها .
بعضنا تفاءل .. واعتقد أن كل الأخبار التي ستأتي من العراق بعد سقوط حكومته السابقة ستكون وردية .. على الطريقة الغربية تقارير وأخبار عن الديمقراطية والحرية .. والاقتصاد القوي والفنون والآداب وتقارير تختلف تماماً عن بقية تقارير دول الشرق الأوسط .
لكن ما حدث الأسوأ .. فبعد التغيير وفرض قوات التحالف سيطرتها سمعنا ما لم نسمعه على مدى عشرات السنين منذ بدأنا ندرك معنى الحياة ..
سمعنا الانفجارات ومقتل المئات من مدينة واحدة .. سمعنا آلاف المعتقلين .. وقصف مساجد .. وقتلا كل يوم وكل ساعة .
وشاهدنا منظر أموات يسحبون في الشوارع وكأنهم أغنام ميتة .
كل شيء سيئ سمعناه ورأيناه .. أما عن المستقبل فكلنا ينتظر الجانب الآخر الذي توقعناه .. ولم يأت بعد

* رئيس تحرير صحيفة عمان